مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

SEF
المنتدى الاقتصادي السوري
Syrian Economic Forum

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

السياسات المالية والنقدية

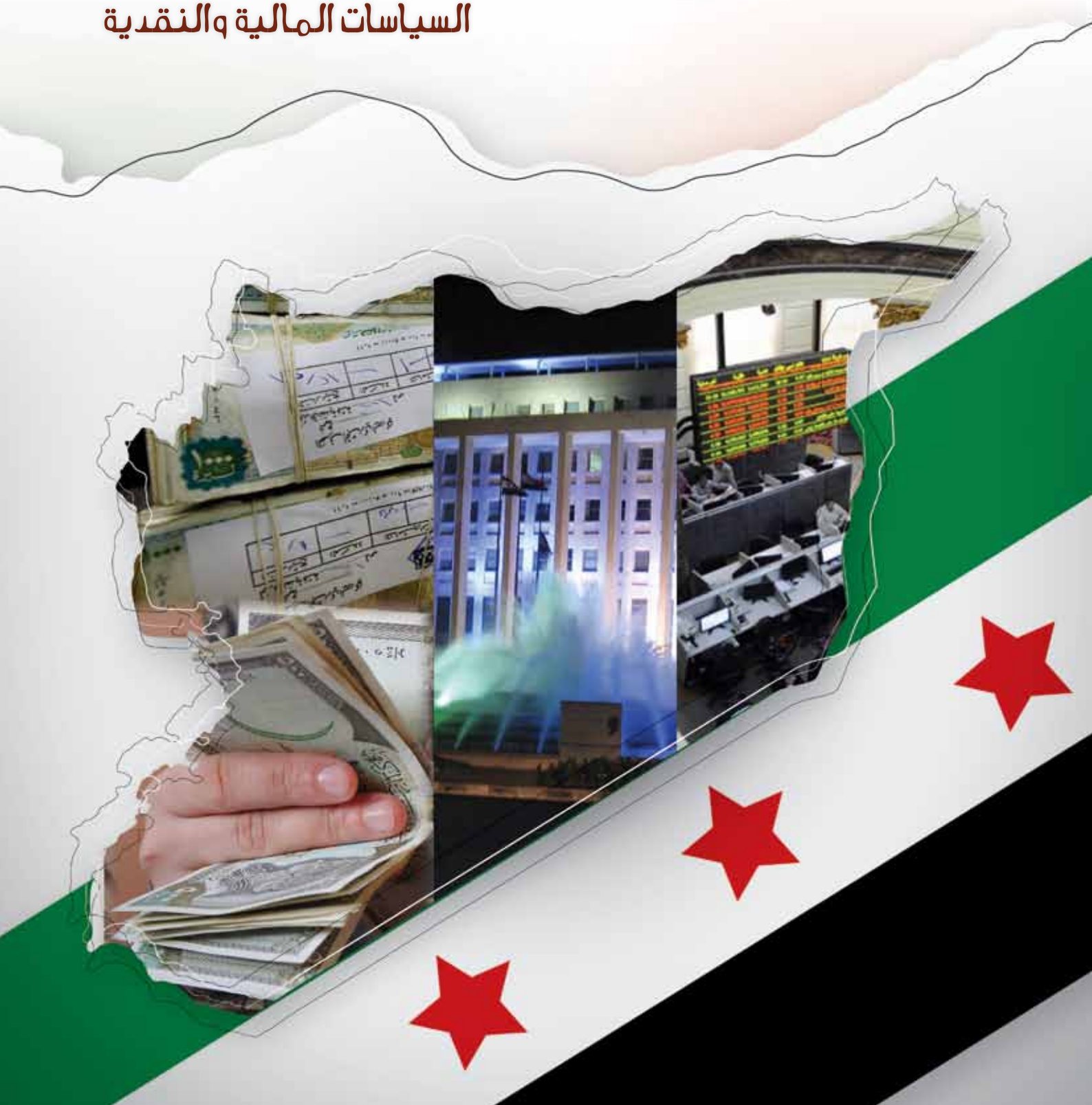

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٣

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطّر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادةً أولية تُمكّنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقاته.

كلمة شكر لابد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا و لا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولاتوفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب المشروع وعلى رأسهم الصديق الدكتور مازن صواف الذي لم يألُ جهدا في الدعم المادي والمعنوي كمساهمة منه في الثورة السورية المباركة، وكذلك الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي.

الشكر الكبير للمنتدى الاقتصادي السوري في تونس والأعضاء الشباب الرائعين في مجلس إدارته الذين لم أرَ منهم إلا الدعم الكبير من أجل إنجاح هذا المشروع.

وكذلك لابد من شكر فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا الذين ساهموا في ورشات العمل كالصديق الأستاذ إبراهيم ميرو والصديقة المخلصة السيدة فرح الأتاسي، وكذلك الشكر لمساهمة الجانب الألماني والإماراتي في دعم ورشات العمل التي أنضجت أبحاث أوراق العمل الخاصة بالقطاعات الاقتصادية وعلى رأسهم معاون وزير الخارجية الإماراتية للشؤون الاقتصادية سعادة خالد الغيث وفريقه الرائع، والأستاذ يورغان كوخ وفريقه المتفاني، وكذلك الشكر لممثلي كل الدول الذين حضروا ورشات العمل بما فيها الإمارات وألمانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والسوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي وقطر والسعودية وجامعة الدول العربية وهولندا وإيطاليا، وطبعاً كانت لمشاركة الشخصيات المعارضة الوطنية للمؤتمرات التي ساهمنا فيها مع مجموعة أصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا والتي ترأسها ألمانيا والإمارات العربية المتحدة، ومن تلك الشخصيات الصديق الأستاذ سمير النشار، والصديق الدكتور عبد الباسط سيدا والأستاذ الغالي جورج صبرا، وطبعاً لاأنسى دعم الأستاذ معاذ الخطيب، كما أن الشكر واجب لممثلي المجالس القضائية، وممثلي المجالس المحلية الذين أرسلوا طواقمهم لحضور الورشات الاقتصادية التي أسهمت في تطوير الأبحاث.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا

كلمة منسق المجموعة

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهمّوا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلٌّ نافح عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملامح اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، لاليبرالية متوحشة ولاإدارة مركزية محنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهود مضنية من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي تراسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر مايزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدني من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولايطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

والتقرير الذي بين أيديكم هو واحدٌ من تلك التقارير التي نوقشت في تلك الورشة وراجعها الكثير من الخبراء.

منسق مجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

الرؤية الإقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري
أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. ستؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوي كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسئولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول المحتويات

مقدمة ٧
اولاً - السياسة المالية العامة الواقع وإعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عنها..... ٨
١. المؤسسات المسؤولة عن السياسة المالية..... ٨
٢. اهداف السياسة المالية..... ٨
٣. التركيب الهيكلي للموازنة العامة ٨
ثانيا- السياسة النقدية الواقع وإعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عنها..... ١٠
١. مؤسسات القطاع المالي والنقدي في سورية ١٠
٢. الأهداف الاستراتيجية للسياسة النقدية ١٣
٣. أدوات السياسة النقدية ١٣
٤. نتائج السياسة النقدية ١٤
ثالثا- مقترحات للمرحلة المقبلة في مجال السياسة المالية والنقدية..... ١٥
أ- في مجال السياسة المالية ١٥
ب- في مجال السياسة النقدية والتمويلية ١٥
رابعا- السياسة المالية والنقدية قصيرة الأجل (٦ أشهر)..... ١٦
خامسا- السياسة المالية والنقدية متوسطة الأجل (سنتين)..... ١٧
سادسا- السياسة المالية والنقدية طويلة الأجل (٥ سنوات)..... ١٨
١. الأهداف الاستراتيجية خلال الخطة الخمسية في مجال السياسة النقدية والتمويلية ... ١٨
٢. الأهداف الاستراتيجية خلال الخطة الخمسية في مجال السياسة المالية ١٩
سابعا- دور الحكومة ورجال الاعمال والمجتمع الدولي..... ٢٢
١. ماذا على الحكومة القادمة عمله من اليوم الاول؟ ٢٢
٢. ماذا يحتاج القطاع المالي والنقدي من رجال الأعمال السوريين؟ ٢٣
٣. ماذا يحتاج القطاع المالي والنقدي من دول العالم الصديقة والدول المانحة؟ ٢٣
٤. توصيات عملية للمراحل الثلاث السابقة في مجال السياسة المالية والتمويلية والنقدية .. ٢٤
الملحقات..... ٢٧
الملحق ١ : الصكوك ٢٧
الملحق ٢ : نظام البنوك في ماليزيا ٣٢
ملخص التقرير باللغة الإنكليزية (English Abstract)..... ٣٦

اعادة هيكلة وبناء قطاع السياسات المالية والنقدية

مقدمة

انطلاق من الملامح العامة للخطاب الاقتصادي الوطني للثورة السورية، ومن أهمية الاستعداد لمرحلة مابعد سقوط النظام، من اجل اعادة بناء سورية الدولة المدنية الديمقراطية، واقامة اقتصاد يعمل على خدمة ومصلحة كل السوريين وتحرير الاقتصاد السوري من قبضة النظام الحالي ومن سرقات وقرصنة أتباعه من الفاسدين والموالين له ومن الاحتكار وإهدار وسرقة المال العام، فإن هذه الدراسة ستتمحور حول السياسات المالية والنقدية الواقع وإعادة الهيكلة المقترح اعتمادها في مرحلة إعادة البناء، ولاسيما ان لقطاع السياسات المالية والنقدية تأثيره المباشر على مختلف قطاعات الاقتصاد السوري في ظل التدمير المنهج والشامل الذي تم ولايزال مستمرا وشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية للدولة وللأموال الخاصة،والعامة والذي تقدر تكاليفه بآلاف المليارات من العملة الوطنية.

تعتبر السياسة المالية والنقدية بوصلة السياسة الاقتصادية الكلية وأداتها الفاعلة، حيث تستخدم الدولة في الظروف الطبيعية السياسات المالية والنقدية لتحقيق اهداف الخطط الاقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي. تهدف السياسات المالية والنقدية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ، وضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى الأسعار او ارتفاعه بمعدلات مقبولة او مستهدفة، لكن الدمار والتخريب للحجر والبشر الذي حصل يتطلب من الجهات المعنية بذل جهود استثنائية ومضاعفة، من اجل اعادة الاعمار.

ستتمحور الدراسة على النقاط التالية:

١. السياسة المالية: الواقع والمؤسسات المسؤولة عنها
٢. السياسة النقدية: الواقع والمؤسسات المسؤولة عنها
٣. مقترحات للمرحلة المقبلة في مجال السياسة المالية والنقدية .
٤. مهام السياسة المالية والنقدية الاسعافية قصيرة الأجل (٦ أشهر)
٥. مهام السياسة المالية والنقدية متوسطة الأجل (سنتين)
٦. مهام السياسة المالية والنقدية طويلة الأجل (خمس سنوات)
٧. ماهو دور كل من المجتمع الدولي ورجال الاعمال في تحقيق اهداف وبرامج السياستين المالية والنقدية.

مع التأكيد بأنه لايمكن وضع تقديرات وأهداف كمية صحيحة لمتطلبات المرحلة القادمة فيما يخص السياستين المالية والنقدية ما لم تتوقف الآلة العسكرية عن التدمير المنهج او مالم يسقط النظام رسميا، وكذلك مالم يتم الاضطلاع على التقديرات الكمية والنقدية للخسائر التي أصابت مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية.

اولا - السياسة المالية العامة الواقع وإعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عنها

تعتبر الموازنة العامة للدولة الاداة الرئيسية للسياسة المالية التي تعد أحد أهم الأدوات التي تساعد السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة وهي تمثل حجم ونوع تدخل الدولة ألاقتصادي وبالرغم من الجدل حول أثر السياسة المالية على النمو الطويل الاجل إلا ان الكثير من الدراسات الحديثة تؤكد على أن للسياسة المالية المتبعة أثر طويل الأجل على النمو الاقتصادي من خلال الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الاجمالي وإعادة توزيع الدخل القومي.

١- المؤسسات المسؤولة عن السياسة المالية:

تعتبر وزارة المالية، وزارة تقنية، أحدثت في عام ١٩٤٧، هي المسؤول الرئيسي عن السياسة المالية وعن اعداد الموازنة العامة للدولة، وقد تم تحديث الهيكل التنظيمي للوزارة بالاستفادة من تجارب عدد من الدول العربية والأجنبية وصدر نظامها الداخلي المحدث بموجب القرار ٩٧٥/و تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٤م، ومن أهم مديريات الادارة المركزية : التعاون الدولي، الايرادات العامة، الموازنة العامة ، الخزينة المركزية (وهي مسؤولة عن الانفاق والايراد الجاري) ، شؤون المؤسسات العامة ، الدين العام (المسماة صندوق الدين العام وهي مسؤولة عن الانفاق الاستثماري) ، الاستعلام الضريبي، الجباية ، البحوث والدراسات، المطبعة والجريدة الرسمية، المحاسبون القانونيون.

اما علاقة مديرية الدين العام ممثل وزارة المالية مع المصرف المركزي، المسؤول عن السياسة النقدية فهي تتركز في الدين الداخلي – بطلب سندات خزينة يصدرها المصرف المركزي.

ويعتبر الهيكل التنظيمي الحالي للوزارة مناسب للمرحلة الانتقالية التي تلي سقوط النظام، على أن يصدر تشريع خلال المرحلة الاسعافية والمراحل التالية بإعادة النظر بمهام مديرية التعاون الدولي، بما ينسجم مع مرحلة اعادة البناء والاعمار، واحداث مديرية جديدة تضاف الى الهيكل الاداري الحالي باسم " مديرية صندوق اعادة الاعمار" ، مهمتها الرئيسية حشد كل الموارد المالية لتنفيذ خطط اعادة البناء والتأهيل لسورية الجديدة.

٢- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

كفاءة تخصيص الموارد بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما في مرحلة اعادة البناء.

- اعادة توزيع الدخل القومي بما يتناسب والعدالة الاجتماعية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التأثير على حركة الاقتصاد الوطني باستخدام الوسائل المالية الممكنة وتصحيح مساره.

٣- التركيب الهيكلي للموازنة العامة للدولة:

التركيب الهيكي للموازنة السورية يتكون من:

أ. **ايرادات الموازنة:** وتتكون من:

- ايرادات ضريبية (مباشرة وغير مباشرة ورسوم تجارة خارجية)
- ايرادات غير ضريبية (فوائض شركات القطاع العام وفوائض الشركات النفطية)

رغم ان الموازنة العامة السورية لاتزال تعاني من ضعف العدالة الضريبية والتهرب الضريبي.

ب. **الانفاق العام:**

- الانفاق الجاري (يتضمن: الرواتب والأجور، الانفاق الاداري، فوائد الدين العام..)
- الانفاق الاستثماري (يتضمن: المشاريع الجديدة، الاستبدال والتجديد)

ج. **عجز الموازنة:** (الفرق بين النفقات الفعلية والايرادات الفعلية)

٤- نتائج السياسة المالية:

النتائج الكمية:

تبين لنا النتائج الكمية للمؤشرات النهائية للخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) والمؤشرات التقديرية للخطة الحادية عشرة (٢٠١١-٢٠١٥) مايلي:

الخطط / المؤشرات للسنة الأخيرة	الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)		الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠١١-٢٠١٥)
	تقديري	فعلي	تقديري
الايرادات الضريبية /الناتج المحلي	٪١٨	٪١٤,٧	٪١٤
ضرائب الدخل/الناتج المحلي	٪١٣	٪٧	٪٨
الايرادات / الناتج المحلي	٪٣٣	٪٢١,٣	٪٢١,٦
الايرادات النفطية / الناتج المحلي	٪٥,٦	٪٧,٥	٪٨
عجز الموازنة / الناتج المحلي	٪٣	٪٦,٥	٪٣,٤

من خلال تحليل السياسة المالية بالاعتماد على الارقام المنشورة عن نتائج عن الخطة الخمسية العاشرة وعن التقارير الصادرة عن هيئة تخطيط الدولة نستنتج مايلي:

١. ضعف الايرادات الضريبية وضرائب الدخل نسبة للناتج المحلي ، نتيجة التهرب الضريبي.
٢. لم تحقق السياسة المالية هدفها الرئيسي وهو التخصيص الاكثر كفاءة للموارد بسبب ضعف كفاءة الانفاق العام الجاري والاستثماري وعدم وجود نظام فعال لضبط الفساد والإنفاق غير المجدي.
٣. لم تحقق الهدف الثاني في اعادة توزيع الدخل نتيجة سياسة تجميد الاجور خلال فترة الخطة ونتيجة ضعف العدالة الضريبية.
٤. عدم توفر نظرة تنموية متكاملة للسياسة المالية مما اثر سلبا على الأداء الاقتصادي الكلي.
٥. ضعف الرقابة على نوعية الانفاق والتركيز على الكم مما أدى لتراجع كفاءة الانفاق.
٦. هناك تحديات واجهت ولاتزال تواجه السياسة الضريبية تتمثل في:
   أ. ضعف العدالة الضريبية مع تعاظم التهرب الضريبي
   ب. ضعف الحصيلة الضريبية وعدم كفاءة الادارة الضريبية
   ج. تراجع الايرادات الضريبية النفطية .
   د. انخفاض الرسوم الجمركية.
   ه. المنافسة العالمية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا- السياسة النقدية الواقع وإعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عنها

السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتعبر عن الإجراءات اللازمة التي تتخذها الحكومة (المصرف المركزي والخزينة) بقصد التأثير على مقدار النقد والائتمان وتوفره، وكذلك على الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي الذي يمكِّن السلطات النقدية (المصرف المركزي) من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، من خلال تحكم المصرف المركزي بحجم الكتلة النقدية الضرورية ورقابته على النقود لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، إضافة إلى تأثيره في عرض النقود ليوجه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظرف الاقتصادي.

ولتحقيق ذلك تم العمل خلال الفترة الماضية على تأمين بنية تشريعية مشجعة للعمل والنشاط النقدي، فأقر العديد من القوانين والمراسيم، منها مايخص احداث المصارف الخاصة و المصارف الإسلامية، وقانون إحداث مؤسسات ومكاتب للصيرفة، ومرسوم إحداث مصارف تعنى بالتمويل الصغير والمتناهي في الصغر، ومرسوم إحداث شركات التأمين ومن ضمنها شركات التأمين التكافلي الإسلامي، إضافة إلى القوانين الهادفة إلى الرقابة على العمليات المصرفية وحمايتها من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأدى ذلك لتنويع وزيادة وتوسع الشبكة المصرفية ومؤسسات ومكاتب الصيرفة ومشاريع التمويل الصغير.

١ - مؤسسات القطاع المالي والنقدي في سورية :

يتكون القطاع المالي في سورية من السلطة النقدية متمثلة بمجلس النقد والتسليف، الذي سبق ان انشئ بموجب المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣، ثم جمد عمله في تنظيم مؤسسات النقد والتسليف لمدة تقارب من ثلاثين عاما، حيث حلت محله آنذاك مايسمى باللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء ، إلا أنه ومن خلال برنامج الاصلاح النقدي بعد عام ٢٠٠٠، أعيد تفعيله بموجب قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، ليقوم من جديد بمهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعالياتها. مستفيدين من تجارب العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية منها. والجهاز المصرفي الحالي مكون من كل من المصرف المركزي والمصارف العامة (٦ بنوك عامة حكومية) والمصارف الخاصة (١٤ بنك منها ٣ بنوك اسلامية) ومصرف للتمويل الصغير ومتناهي الصغر، ومؤسستين ماليتين غير مصرفيتين.

كما أشرنا أعلاه ، تم بموجب قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف والذي يتولى العديد من المهام أهمها؛ الاشراف والرقابة على القطاع المصرفي وبعض المؤسسات المالية (شركات الصرافة، ومؤسسات

التمويل الصغير) عبر مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف والتي تعمل وفق توجيهات هذا المجلس، وتعتبر هذه المديرية الجهة المسؤولة عن ترخيص وتسجيل المصارف والمؤسسات المالية المذكورة أعلاه إضافة إلى دورها الرئيسي والأساسي الذي يتمحور في الرقابة والإشراف عليها والتأكد من الالتزام بأحكام القانون المشار إليه أعلاه ولأحكام المراسيم والقرارات الصادرة بموجبه، بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على نظام مصرفي سليم داعم لعملية النمو الاقتصادي، إضافة إلى قيامها بمتابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية وتجميع معلومات عن المخاطر الائتمانية المتعلقة بزبائن المصارف بشكل دوري والقيام بجميع الدراسات وتنظيم جميع الإحصاءات المتعلقة بوضعية المصارف وبالفعاليات المصرفية في الدولة. وبناء عليه يعتبر القانون الحالي مناسب للمرحلة الانتقالية ولمرحلة مابعد سقوط النظام ولمرحلة اعادة البناء.

علما أن القانون الحالي نظم بشكل جيد العلاقة بين البنوك الخاصة والبنك المركزي وفق أفضل صيغ التعاون والتكامل في رسم وتنفيذ السياسة النقدية ، وخاصة ما يتعلق بعلاقة مصرف سورية المركزي مع البنوك الاسلامية، حيث تفوق القانون السوري على قوانين بعض الدول العربية، من خلال نصه صراحة ، على أن كل مايصدر عن " هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية " من قرارات ومن معايير مهنية تتعلق بالعمل الصيرفي الاسلامي وبالمنتجات والخدمات المصرفية هو ملزم للمصارف السورية ، بينما هو استشاري في بعض الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية.

تتوزع فروع البنوك والمصارف الخاصة والعامة بمختلف اختصاصاتها، والبالغ عددها ٥٣٥ فرعاً و١١٦ مكتباً لغاية ٢٠١٢/٦/٣٠ ، يضاف إليها ١٢ فرعا للمصرف المركزي على المحافظات وفق الجدول رقم (١) على الشكل التالي:

اسم المصرف	المصرف التجاري السوري		المصرف الصناعي		المصرف الزراعي التعاوني		مصرف التسليف الشعبي		المصرف العقاري		مصرف التوفير		بنك بيمو السعودي الفرنسي		بنك سوريا والمهجر		المصرف الدولي للتجارة والتمويل		البنك العربي		بنك عودة		بنك بيبلوس		بنك سوريا والخليج		بنك الشام		بنك سوريا الدولي الإسلامي		بنك الأردن		فرنسبنك		بنك المشرق		بنك قطر الوطني		بنك البركة		المجموع		
	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	مكاتب	فروع	كلي
دمشق	4	23		2		1		13		6		1	2	9		9		11		5		10	1	3		4		2	1	6		3		2		3	1	4	17	121	138
ريف دمشق	8	6		2		9		5		1	5			4		1		4		4		2		2		2		1		3		1				2	1		14	52	66
حلب	3	7	1	1	2	16	2	8	2	2	2	1	1	6	1	7		5		3		3		2		1		1		1		2		1		3		2	10	80	90
حمص	11	5	1	1		7		4	1	1	5	1	1	4	1	3		1		1		1		1		1		1	1	1	1	1		1		1			21	38	59
حماة	1	6		1		10		5		1	5	1		1		2		2		1		1		1		1		1		1									6	36	42
اللاذقية	6	5		1		6	1	5		3	3	1		3		1		1		2		1		1		1		1		1		1		1		1			12	37	49
طرطوس	4	7		1		7		6		3	7	1		4		1		1		1		1		1		1		1		1		1				1			12	39	51
ادلب	4	1		2		10		5		1	1	1		1														1								1			5	23	28
الحسكة	1	2		2		17		4		1	1	1		2		1		2				1						1											2	34	36
الرقة	1	1		1		7		3		1	1	1		1														1											2	16	18
دير الزور		3		1	2	6		2		1		1		1		1		1				1						1								1			2	21	23
درعا	2	1		1	1	5		2		1	4	1	1	1		1		1		1		1														1			8	19	27
السويداء		1		1		4		2	1	1	3	1		1				1		1		1																	4	15	19
القنيطرة			1					1			1			1																									1	4	5
المجموع	45	68	2	17	5	106	1	65	4	23	45	13	7	39	0	27	0	30	0	19	0	23	0	11	2	12	0	8	0	23	3	13	1	8	0	6	0	15	0	9	1	116	535	651

يلاحظ من خلال الجدول السابق التمركز المصرفي بشكل رئيسي في مدينة دمشق وريفها التي استحوذت على ٢٠٤ مكتب وفرع من المصارف العاملة ، يليها حلب مع انتشار ٩٠ فرعا ومكتبا. ويعتبر المصرف التجاري السوري من أهم وأكبر المصارف الحكومية وهو البنك الوحيد المعتمد للتجارة الداخلية والخارجية للقطاعين العام والخاص حتى عام ٢٠٠٤، ومجموع فروعه ٦٨ فرعا أكثر من نصفها متمركز في محافظتي دمشق وريفها وحلب، كما انه ساهم بنسبة ٥٠٪ من مجموع القروض الممنوحة لمجموع القطاعات الاقتصادية (انظر الشكل ١) ، كما يلاحظ ضعف الانتشار لكل من المصرف الصناعي والعقاري (كمصرفين متخصصين) وعدم قدرتهما في المرحلة الماضية على تلبية الاحتياجات التمويلية والتنموية للقطاعين الصناعي والعقاري (انظر الشكل ١) ، بالمقابل كان الانتشار الأوسع للمصرف الزراعي التعاوني الذي بلغ عدد فروعه ١٠٦

فرعا والذي ساهم في تأمين تمويل جزءا هاما من متطلبات القطاع الزراعي، رغم ان التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع لم تتجاوز الـ ١٣٪ من مجموع النشاط الاقتصادي، إلا أن الاجراءات البيروقراطية المتبعة تمنعه من ممارسة دوره الكامل في دعم الزراعة، مثله مثل بقية المصارف العامة التخصصية. أما المصارف الخاصة البالغ عددها ١٤ مصرفا، فقد انتشرت افقيا وعاموديا خلال الخمس سنوات الماضية كبنوك صيرفة شاملة غير تخصصية بلغ عدد فروعها ٢٤٣ فرعا من بينها ٣ بنوك اسلامية .

الشكل رقم (١)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي خلال شهر آذار ٢٠١١

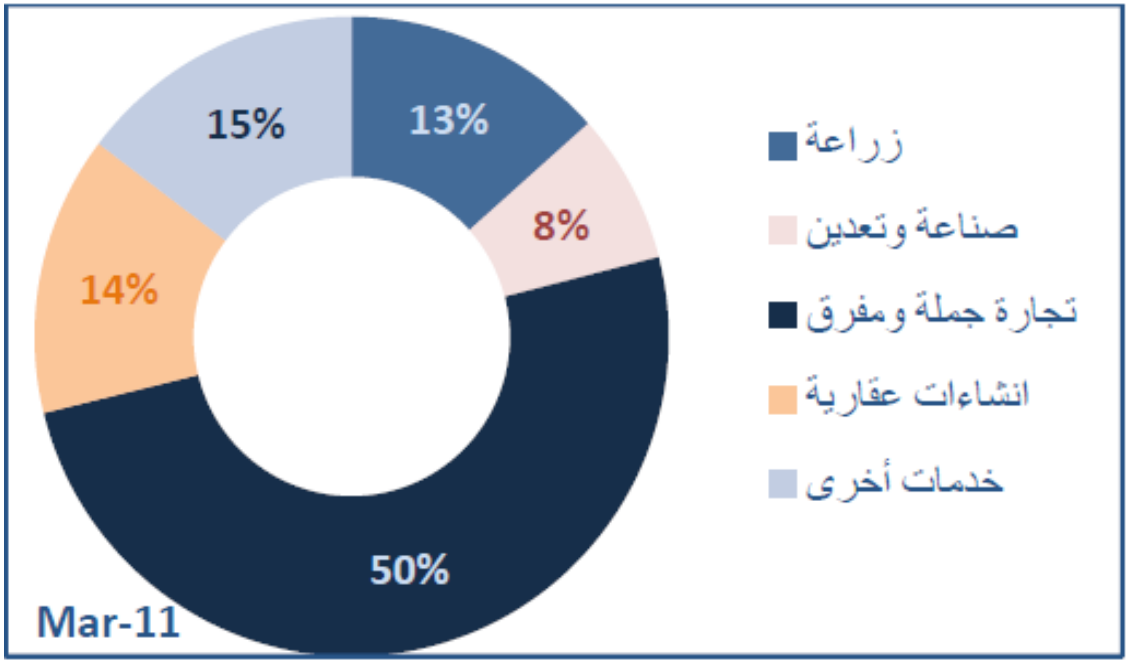

٢- الأهداف الاستراتيجية للسياسة النقدية:

- التدخل في سوق النقد وقت اللزوم، وتحقيق معدل النمو المستهدف في الكتلة النقدية المتناسب مع معدل النمو الاقتصادي. لأن معدل تغير الكتلة النقدية يجب أن يتناسب مع معدل تغير الكتلة الإنتاجية من السلع والخدمات.
- الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، بما يخدم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- تجاوز الاقتصاد السوري للهزات الاقتصادية العالمية المتكررة، وخاصة في المجال النقدي.
- المحافظة على استقرار الأسعار وضبط إيقاع الكتلة النقدية وحجم السيولة النقدية وأسعار الفائدة، التي هي من أهم أعمال المصرف المركزي.
- العمل على تطبيق نظام القيد الإلكتروني في مجال إصدار وتداول أذونات الخزينة وسنداتها وذلك عندما تظهر الاحتياجات التمويلية لذلك بدلاً من التعامل الورقي.
- وضع سياسة نقدية لتعبئة الادخارات الوطنية (الداخلية والخارجية)، وتوجيهها في قنوات استثمارية.
- تحسين خدمات التمويل والإقراض ووسائل المدفوعات بين أطراف العملية الإنتاجية والتسويقية والخدمية وبين قطاع الإنتاج والاستهلاك وتحسين الدورة الاقتصادية.
- الدعم المستمر لسوق الأوراق المالية (وهنا تبدو صعوبة الفصل بين السياسة النقدية والمالية)، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها في مجالات استثمارية تنعكس إيجاباً على المستثمر والوطن، فهذه السوق هي مرآة الاقتصاد الوطني.

٣- أدوات السياسة النقدية:

وهي ثلاث ادوات رئيسية تضم : عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.

- **عمليات السوق المفتوحة:** المقصود بها هو قيام البنك المركزي بشراء وبيع السندات والأذونات مباشرة من وإلى البنوك التجارية والأفراد في السوق المفتوحة من أجل الرقابة على حجم الائتمان، وهي تؤثر مباشرة على كمية النقود في التداول والاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية أو ودائعها وبالتالي تؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ولكنها غير مستخدمة في الاقتصاد السوري .
- **سعر الخصم:** هو السعر الذي بموجبه يقدم البنك المركزي القروض للبنوك مقابل السندات المعتمدة ، أو هو السعر الذي وفقا له يقوم البنك المركزي بخصم الكمبيالات تنفيذا لوظيفته كالملجأ الأخير للإقراض، ولهذا فإن سياسة سعر الخصم تهدف الى التأثير على تكلفة الائتمان للبنوك التجارية، لأن التكاليف تتحدد بواسطة سعر الخصم الذي يتقاضاه البنك.
- **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي من الأدوات المهمة التي يستعملها البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، فعلى البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من الودائع على شكل احتياطي في البنك المركزي ولاتستطيع التصرف بهذه النسبة بأي شكل من الأشكال.

٤- نتائج السياسة النقدية:

النتائج الكمية:

بلغ حجم الكتلة النقدية المتداولة، بناء على التقرير الربع سنوي الأول لعام ٢٠١١ الصادر عن مصرف سورية المركزي (مبلغ M1 ١١٠٧ مليار ليرة سورية + شبه النقد Q مبلغ ٩٥٨ مليار = مجموع العرض النقدي ٢٠٦٥ مليار ليرة سورية).

السيولة الفائضة لدى مجموع المصارف العاملة ٢٤٣ مليار ليرة سورية منها في المصارف العامة ١٣٦ مليار ليرة سورية وفي المصارف الخاصة ١٠٧ مليار.

كما يلاحظ من خلال دراسة تحليلية قياسية أعدت في كلية الاقتصاد في جامعة حلب عن واقع السياسة النقدية خلال الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) النتائج التالية:

المؤشر عام ٢٠١٠	النسبة
معدل تغير عرض النقود (M2)	٪١٢,٧
معدل نمو الاقتصاد الحقيقي	٪١
معدل نمو الودائع تحت الطلب	٪٢٥,٦
معدل نمو الودائع لأجل	٪١٩,٨
معدل التضخم	٪٤,٤
نسبة القروض المقدمة للقطاع الزراعي من اجمالي القروض	٪١٣
نسبة القروض المقدمة لقطاع الصناعة والتعدين والمرافق الى اجمالي القروض	٪٨
حصة الفرد من الناتج المحلي بالدولار الامريكي	٢٧٩٠ دولار
احتياطيات القطع الأجنبي	١٩ مليار دولار
حجم الاستثمارات / الناتج المحلي الاجمالي	٪٢٥

وبناء على النتائج أعلاه ومن خلال دراسة واقع قطاع السياسات النقدية في سورية خلال الخطة الخمسية العاشرة والتقارير الرسمية الصادرة نستنتج مايلي:

١. أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (نمو الناتج المحلي) منخفض جدا.
٢. إن المصدر الرئيسي لنمو الكتلة النقدية هو الاحتياطيات الأجنبية، التي بدأت تتناقص نتيجة الانفاق على الماكينة العسكرية' وليس نمو الكتلة السلعية والخدمية أو نمو الناتج المحلي.
٣. لم يحظى مصرف سورية المركزي بالاستقلالية التامة للقيام بدوره في رسم السياسة النقدية بعيدا عن وصاية الحكومة.
٤. كان لتثبيت سعر الفائدة خلال الفترة الماضية آثار سلبية على عمل المصارف
٥. يعاني الجهاز المصرفي من ضعف الكوادر البشرية ومن ضعف الأداء وفقا للمعايير الدولية.
٦. عدم وجود سوق مفتوحة ، جعل من السلطات النقدية غير قادرة في التحكم بمعدلات التضخم وإيجاد بيئة نقدية تساعد في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة.
٧. إن التسليف أو منح الائتمان للأنشطة الاستثمارية ضعيف جدا مما اثر على المناخ الاستثماري العام.
٨. إن التسليف للقطاعات الانتاجية الحقيقية ولاسيما لقطاعي الصناعة والزراعة كان ضعيف جدا، رغم توفر السيولة لدى كل من المصارف العامة والخاصة.

ثالثا- مقترحات للمرحلة المقبلة في مجال السياسة المالية والنقدية

أ- في مجال السياسة المالية:

١. دراسة ترشيد الانفاق الاستثماري وعدم اعتماد أي مشروع استثماري بدون ارفاقه بدراسة جدوى اقتصادية واجتماعية.

٢. مراجعة الانفاق الجاري الحالي وطرق توزيع الاعتمادات والتخفيف من الانفاق التفاخري والغير ضروري، والعمل على تطبيق قاعدة " النفقة الزكية" التي تنفق في المكان المستهدف وتحل المشكلة بشكل نهائي.

٣. وضع سياسة متكاملة للدعم مع اهمية البحث عن طرق لتوجيه الدعم الى مستحقيه.

٤. التركيز على اصلاح جانب الايرادات بمختلف أنواعها والعمل على زيادة ايرادات الموازنة والدخل عن طريق تحصيل الضرائب والرسوم واعتبار ان دفع الضريبة هو واجب وطني وديني.

٥. اصلاح الادارة الضريبية والعمل على تحسين كفاءة العاملين في القطاع المالي والنقدي والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل المؤسسات المالية والنقدية.

٦. اعادة النظر بالإعفاءات الضريبية وفقا للغاية التي وضعت من اجلها وبما يخدم الاهداف التنموية وتنشيط الاستثمارات في القطاعات التي تخلق فرص العمل وتزيد من من درجة التصنيع او القيمة المضافة.

٧. اعادة النظر بالضرائب غير المباشرة والتي تشكل مصدرا هاما لإيرادات الموازنة.

ب- في مجال السياسة النقدية والتمويلية:

١. إعطاء المصرف المركزي الاستقلالية التامة في رسم السياسة النقدية وفقا للمعايير الدولية، وجعله مسؤولا أمام رئاسة الجمهورية مباشرة.

٢. تطوير الرقابة على المصارف من خلال تفعيل دور مفوضية الحكومة لدى المصارف بما يحقق لها المزيد من المرونة في عمليات التمويل.

٣. ادخال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مثل أسعار الخصم والبدء بالتدرج باستخدام السندات الحكومية والتأثير على نسب الاحتياطيات الاجبارية للمصارف.

٤. العمل على الاستفادة من الاحتياطي وذلك باستثماره بمشاريع استثمارية.

٥. تفعيل دور سعر الفائدة وجعله مرنا وفقا للظروف الاقتصادية الراهنة ،مع التركيز على الهدف الرئيسي للسياسة النقدية (النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي)

٦. تطوير الأدوات غير المباشرة لتوجيه التسليفات اتجاه القطاعات الحيوية (الصناعة التحويلية ، مراكز الابحاث والتطوير)

٧. تشجيع القروض المتناهية في الصغر لمكافحة الفقر في المناطق المهمشة.

٨. اصدار أوراق مالية حكومية (أذونات وسندات خزينة) تمكن مصرف سورية المركزي من ادارة السيولة في السوق.

٩. تطوير صيغ التمويل الاسلامية ، لتحل بشكل تدريجي محل صيغ التمويل التقليدية، والاستفادة منها في عملية تمويل الموازنة في مرحلة إعادة البناء وخاصة اصدار صكوك أو سندات اسلامية (انظر الملحق رقم ١)، والاستفادة من التجربة الماليزية (انظر الملحق ٢).

١٠. استثمار أموال التأمينات الاجتماعية بمشاريع مولدة للدخل ، وعدم الاحتفاظ بها على شكل ودائع أو ادخارات مالية.

لتحقيق الأهداف المذكورة اعلاه في مجال السياستين المالية والنقدية، فإننا نقترح تقسيمها الى ثلاث مراحل، قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل.

رابعا- السياسة المالية والنقدية قصيرة الأجل (٦ أشهر)

ضرورة ان تركز السياسة المالية والنقدية خلال هذه الفترة الممكن تسميتها (المرحلة الاسعافية) بالاجراءات المطلوب اتخاذها من قبل الحكومة منذ اليوم الأول لاستلامها مهامها ولفترة قصيرة (٦ أشهر)، حيث على الحكومة اتخاذ الاجراءات الاسعافية التالية:

١. إعادة العمل الى مؤسسات القطاع المالي والنقدي المختلفة من مصارف وشركات تأمين وسوق مالية والتي توقفت بشكل جزئي او كلي خلال مرحلة الماضية.

٢. تأمين الموارد المالية الكافية لتقديم المساعدات المادية النقدية والعينية الكافية لكافة المواطنين من المشردين والنازحين عن منازلهم ولاعادة اللاجئين السوريين من دول الجوار بالتدريج.

٣. تدخل البنك المركزي منذ اليوم الأول لإعادة الطمأنينة للسوق النقدية، والليرة السورية، التي انهارت نتيجة المرحلة السابقة ، والحد من التلاعب في سعر الصرف من خلال التدخل المباشر او غير المباشر في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، والسعي لضبط أسعار الصرف في حدود $\pm$ ٥٪.

٤. مراجعة سريعة للموازنة العامة للدولة، واعتماد موازنات اثنى عشرية خلال الستة أشهر الأولى ، حتى التمكن من اعتماد موازنة توسعية شاملة بعد المرحلة الاسعافية، تأخذ بعين الاعتبار اعطاء الأولوية في توزيع الاعتمادات لإعادة بناء المدن وترميم البنية التحتية للطرق والجسور والمنشآت التعليمية وتحسين الأوضاع المعيشية للنازحين عن منازلهم، وخاصة تأمين السكن المؤقت للعائلات التي فقدت منازلها بشكل كلي.

٥. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام الاداري والخدمي والاقتصادي من خلال دعم الموازنة بالموارد المالية من قبل المانحين الدوليين خلال هذه المرحلة.

٦. إصدار مراسيم وقرارات تمنح كافة التسهيلات المالية والتشجيعية بعيدا عن الاجراءات البيروقراطية، لعودة عجلة الانتاج للاقتصاد الحقيقي وخاصة القطاع الصناعي والزراعي وكذلك كافة القطاعات الخدمية وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في اعادة البناء .

٧. استئناف الصادرات من السلع السورية ولاسيما التي تزيد عن حاجة الطلب المحلي سواء أكانت من المواد الخام او نصف المصنعة والمصنعة، مما سيؤدي الى تأمين الموارد بالقطع الأجنبي لاستخدامها في عملية تمويل المستوردات والتي ستساهم في استقرار سعر الصرف والحد من التضخم .

٨. اصدار تشريع بإحداث صندوق اعادة الاعمار ودعوة دول المجتمع الدولي والعربي الصديقة للمساهمة في رأس مال الصندوق وللانطلاق في المرحلة التالية لإعادة البناء.

٩. تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي (هيئة تخطيط الدولة سابقا) بإعادة النظر في الخطط السنوية والخمسية على ضوء المرحلة الجديدة، واعتماد مشروع اعادة الاعمار "مشروع مارشال سوريا الوطني"

خامسا- السياسة المالية والنقدية متوسطة الأجل (سنتين)

ضرورة ان ينصب عمل الحكومة خلال هذه الفترة على وضع برنامج او خطة لإعادة بناء الاقتصاد السوري على ضوء الملامح الوطنية للخطاب الاقتصادي للثورة السورية، ويمكن ان يتم ذلك من خلال:

١. تشكيل لجان فنية تخصصية لاعادة النظر في كافة التشريعات بما فيها التشريعات المالية والمصرفية واعادة تقييمها و الابقاء على الجيد منها والمتوافق مع المرحلة الجديدة والغاء او تعديل التشريعات التي لاتحقق العدالة الضريبية ولا تمنح القطاع المالي والمصرفي المرونة الكافية للقيام بدوره الكامل في مرحلة اعادة البناء.

٢. الاستمرار في ضبط اسعار الصرف مع الحرص على استمرار استقرارها في حدود هامش محدد ± ٥٪

٣. اصدار سندات حكومية لتمويل الموازنة عوضا عن الاقتراض المباشر من البنك المركزي، بما في ذلك اصدار صكوك تمويل اسلامية للموازنة في المراحل اللاحقة.

٤. دعم سوق دمشق للأوراق المالية ورفع كفاءته ، ليكون احدى ادوات التمويل للاقتصاد الوطني وتشجيع ادراج الشركات المساهمة في السوق، وليعبر عن حقيقة الاقتصاد السوري كاقتصاد ناهض من جديد.

٥. تنشيط عمل المصارف الخاصة، وتعزيز دورها الدولي ولاسيما في تمويل عمليات استيراد مستلزمات اعادة البناء لكافة القطاعات الاقتصادية.

٦. إصدار تشريع يشجع كافة المصارف على تكوين محافظ لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة القطاعات الإنتاجية.

سادسا- السياسة المالية والنقدية طويلة الأجل (٥ سنوات)

إن الغاية الأساسية للسياسة المالية والنقدية والتمويلية طويلة الأجل هو خلق مناخ استثماري آمن وعادل يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة خطط اعادة البناء.

١- الأهداف الاستراتيجية خلال الخطة الخمسية في مجال السياسة النقدية والتمويلية:

استمرار مصرف سورية المركزي بالحفاظ على استقرار قيمة الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية بما يتناسب مع حجم المبادلات السلعية والخدمية وبما ينسجم مع استراتيجية السياسة النقدية بشكل إجمالي، ومتطلبات الاقتصاد الوطني في المرحلة الجديدة، والعمل على المدى الطويل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تعميق استقلالية مصرف سورية المركزي، من خلال الاستمرار في تطوير الإطار القانوني لمصرف سورية المركزي بما يتناسب مع المعايير الدولية.
- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار بوصفه الهدف النهائي لمصرف سورية المركزي.
- ضمان إقامة سوق مالي يتسم بالاستقرار والتنافسية، مبنيّ على قواعد السوق وآلياته.
- مع عدم الإخلال بالأهداف السابقة، يدعم مصرف سورية المركزي السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي في مجال تعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل.
- الإصلاح الحقيقي للنظام المصرفي، وتوسيع شبكات المصارف المحلية والعربية والعالمية، وتعزيز دور المصرفية الإسلامية، من خلال دعم المصارف القائمة.
- رفع كفاءة المصارف العقارية والزا رعية والتجارية، كي تساهم بشكل حقيقي في سد حاجات السكن، وتشجع التجارة، وتنهض بالواقع الزراعي وواقع الفلاحين السوريين بشكل حقيقي.
- تسهيل الائتمان المالي لقطاع الصناعة وخاصة الصناعات المصنعة،مع التركيز على الصناعات التي تخلق أكبر فرص عمل.
- دعم اقامة مؤسسات خاصة للتمويل الصغير تعنى بتقديم القروض للشباب وللمشروعات الصغيرة.

ويمكن تقسيم فترة الخطة الخمسية المقترحة لمرحلتين:

المرحلة الأولى (مدتها ٣ سنوات):

تتمثل بالاستمرار بإدارة سياسة نقدية مرتكزة على سعر الصرف مستقر كمثبت اسمي واضح، يترافق ذلك مع خلق أدوات نقدية غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية. ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- الاستمرار في تضمين كافة عمليات القطع الأجنبي داخل السوق الرسمية وإدارتها بكفاءة وفاعلية.
- استكمال إلغاء ما تبقى من أنظمة الرقابة على النقد والعمل على إصدار دليل ينظم كافة التعاملات بالقطع الأجنبي.
- الاستمرار بالتحرير التدريجي والمضبوط للحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات.
- إصدار أوراق مالية حكومية (أذونات وسندات خزينة) تمكن مصرف سورية المركزي من إدارة السيولة في السوق، وتكون أداة تمويلية بديلة بيد الحكومة، مما يضمن تحديد سعر فائدة السياسة النقدية (سعر الخصم) من خلال إجراء المزادات وعمليات السوق المفتوحة.
- أصدار صكوك تمويل اسلامية بقصد تمويل مشاريع البنية التحتية والانتاجية الاستراتيجية من طرق وجسور وغيرها (حول انواع الصكوك انظر الملحق رقم ١).
- إصدار شهادات إيداع خاصة بمصرف سورية المركزي لتمكينه من إدارة السيولة في السوق.
- تفعيل التسهيلات القائمة لدى مصرف سورية المركزي (تسهيلات الإيداع والإقراض) ضمن استحقاقات محددة.
- تفعيل السوق الثانوية للأوراق المالية بين المصارف وبين مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة والقيام باتفاقيات إعادة الشراء وذلك باستخدام أدوات الدين القابلة للتداول.
- الاستمرار في تحرير أسعار الفائدة تدريجياً على الودائع بالليرة السورية، بحيث يتم بناء هيكل لأسعار الفائدة ملائم يرتكز على معدل الفائدة التأشيري للسياسة النقدية المرهون بتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- تسعير الأدوات النقدية المصدرة بما يتناسب مع وضع السوق النقدية وباستخدام آليات السوق.
- استكمال بناء وتطوير النظم التشغيلية (التقنية) داخل مصرف سورية المركزي.

المرحلة الثانية (مدتها سنتان):

وتتمثل بالانتقال إلى سياسة نقدية ترتكز على أسعار الفائدة قصيرة الأجل كأداة لإدارة العرض النقدي (تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل)، مع الحفاظ على استهداف سعر الصرف كمثبت اسمي.

وبعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من خلق الأدوات اللازمة لإدارة السياسة النقدية، يجب العمل على تطوير وتعميق السوق النقدية، بما يخدم انتقال أثر السياسة النقدية بشكل فعال إلى الأسعار، وبالتالي قدرة مصرف سورية المركزي على تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

و يجب أيضاً العمل على السيطرة على معدلات التضخم من خلال التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ووضع مؤشر مستهدف للتضخم، يعمل كل من البنك المركزي ووزارة المالية وبقية الوزارات المعنية بالاقتصاد والتجارة على عدم تجاوزه ، ويمكن ان يتم ذلك من خلال:

- العمل على استقرار سعر الصرف على ان يكون هامش التغير (± ٥٪) ، كون تغير سعر الصرف يؤثر على تكلفة وتنافسية العديد من المنتجات الصناعية السورية.
- التحكم في العرض النقدي من قبل مصرف سورية المركزي واستخدام معدل الفائدة وسياسات منح الائتمان للتأثير على معدل التضخم.
- منح المزيد من المرونة لعمليات الاستيراد والتصدير ومنع احتكار بعض المنتجات والسلع المستوردة من قبل عدد محدود من المستوردين الذين يساهمون بشكل كبير في التأثير على أسعار مستلزمات الانتاج او بعض سلع الاستهلاك النهائي وبالتالي ارتفاع اسعارها الداخلية بشكل لا يتناسب وتكلفتها الحقيقية على المستورد.

٢- الأهداف الاستراتيجية خلال الخطة الخمسية في مجال السياسة المالية:

إن من أوليات الاهداف الاستراتيجية للسياسة المالية هي العمل على اصلاح القطاع المالي واقامة نظام للمالية العامة يتمتع بالمرونة والكفاءة، يكون قادرا على التطوير الرأسي والأفقي وإزالة كافة التشوهات والعجوزات القائمة في هذا القطاع، واستكمال واصلاح قطاع الضرائب والرسوم وزيادة فاعلية وكفاءة الأجهزة المختصة بتحديد وتحصيل الموارد الضريبية وتحقيق كفاءة عالية في تخصيص موارد الانفاق العام بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو طويل الأمد.

نتيجة للدمار المستمر والمنهج للحجر والبشر من قبل النظام، لا يمكن التنبؤ بأي مؤشرات كمية واقعية قبل توقف هذه العمليات أو سقوط النظام، وبعد معرفة الأرقام الكمية المقترحة للقطاعات الأخرى، ومع ذلك يمكن خلال الخمس سنوات التي تلي المرحلة السابقة العمل على تحقيق المؤشرات التالية :

- زيادة حصيلة الضرائب حتى تصبح (٪ ٢٠) من الناتج المحلي الإجمالي على أقل تقدير بدل ١٤٪ متوقع خلال الخطة الخمسية الحادية عشر المعتمدة .
- ان تكون حصيلة ضرائب الدخل ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي بدل ٨٪ متوقع في الخطة الخمسية الحادية عشرة.
- ان تكون حصيلة الايرادات ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي بدل ٢١,٦٪ متوقع في الخطة الخمسية الحادية عشرة.
- اتباع سياسة انفاق توسعية وفق مستوى عجز يمكن تحمله.
- التركيز على الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل ، بحيث يمكن المساهمة في تحقيق توزيع عادل للدخل .
- جعل أولويات الإنفاق الحكومي متلائمة مع أولويات خطة التنمية وإعادة الاعمار .
- إصدار سندات حكومية وصكوك تمويل اسلامية تخصص للانفاق الاستثماري على المشاريع الانتاجية الاستراتيجية ومشاريع البنية التحتية وتفعيل أسواقها .

ولتحقيق ذلك ، فإن على الحكومة القيام بمايلي:

أ. اعتماد نظام جديد للموازنة وجعل جهة القيادة والإشراف على الانفاق العام منوط بجهة وحيدة " وزارة المالية".

ب. اصلاح هيكل ونظام الضرائب والادارة الضريبية من خلال نظام بديل، وذلك بناء على التجارب العالمية المتعددة ، وعلى النظام البديل أن يشتمل على عدد محدود من الضرائب أهمها ثلاثة:

a. ضريبة موحدة ومبسطة على الدخل مهما كان مصدره.

b. ضريبة غير مباشرة موحدة " ضريبة القيمة المضافة" أو " ضريبة على المبيعات".

c. رسوم جمركية على الواردات في الحدود المسموح بها وفقا لقواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ج. تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على مصداقية الدولة على صعيد السياسات الاقتصادية.

د. ابتكار ادوات تمويل طويلة الأجل للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وزيادة الاعتماد على صيغ التمويل الاسلامية ولاسيما الصكوك منها.

ه. وضع استراتيجيه لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبيه والعربية، وإصدار التشريعات الضريبيه والماليه اللازمه لتحقيق التوافق بين رغبات واهداف واحتياجات المستثمر، مع وضع استراتيجيات موازيه لتطوير البنيه التحتيه والمعلوماتيه اللازمه لجذب مزيد من الاستثمارات.

و. اعادة هيكلة صندوق الدين العام وتحويله الى مصرف يختص بتمويل القطاع العام الاقتصادي.

ز. اعادة هيكلة القطاع العام ومنشآته وحل مسألة الخسائر المتراكمة للمؤسسات الاقتصادية العامة، وتنظيم وتسنيد الدين العام.

ح. مراجعة تركيبة القوى العاملة في اجهزة الدولة والاستمرار في تحسين الأجور والنهوض بمستوى معيشة العاملين في الدولة.

سابعا- دور الحكومة ورجال الاعمال والمجتمع الدولي

بناء على ماتقدم يمكن الاجابة على التساؤلات التالية:

١ - ماذا على الحكومة القادمة عمله من اليوم الاول؟

نقترح مايلي:

- تنفيذ المقترحات الواردة في بند (المرحلة الاسعافية) فيما يخص السياستين المالية والنقدية، وبما يحقق الأهداف والبرامج التنفيذية لبقية القطاعات الاقتصادية، كون السياستين المالية والنقدية هما بوصلة السياسة الاقتصادية الكلية وأدواتها الفاعلة.
- العمل على عودة العمل للمؤسسات الوظيفية وفق القوانين والأنظمة السائدة خلال المرحلة الاسعافية (٦ أشهر).
- خلال هذه الفترة ، تكلف الجهات المعنية في الحكومة الجديدة ، باعادة تقييم لكافة الكوادر القيادية العاملة في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات المالية والنقدية، وتخليص هذه المؤسسات من رموز الفساد ومن اتباع النظام وأعوانه، والتطبيق الفعلي لشعار الرجل المناسب في المكان المناسب وفق معايير مهنية واضحة.

٢- ماذا يحتاج القطاع المالي والنقدي من رجال الأعمال السوريين؟

يحتاج الاقتصاد السوري بشكل عام والقطاع المالي والنقدي بشكل خاص من رجال الأعمال السوريين:

- المشاركة من خلال خبراتهم المكتسبة مع الحكومة في تنفيذ برامج اعادة الاعمار وتحقيق التشاركية الفعلية بين القطاع العام والخاص، من خلال الدعم والمؤازة ولاسيما من قبل تنظيماتهم المهنية ومنتدياتهم في الخارج وبشكل خاص رجال الأعمال المغتربين .
- اعادة استثمار أموالهم في استثمارات مباشرة وغير مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية والتمويلية ، ومن بينها المساهمة الكبرى في رأس مال مؤسسات التمويل المختلفة ولاسيما رأس مال البنوك سواء أكانت تقليدية أو اسلامية.
- المساهمة مع الحكومة في اعادة تأهيل البنية التحتية في سورية باعتماد صيغة (B.O.T.)، كونها الأسرع في تأمين التمويل والأكثر كفاءة في التنفيذ والتشغيل وتحقق مصلحة كل من المجتمع والمستثمر.

٣- ماذا يحتاج القطاع المالي والنقدي من دول العالم الصديقة والدول المانحة

- المساعدة في تنفيذ مشروع اعادة اعمار سورية من خلال تقديم الدعم المالي والتمويلي اللازم لكافة المشاريع التي يتم اقرارها للنهوض بالاقتصاد الوطني لتكون سورية احدى القوى الصاعدة في المنطقة والعالم.
- يتم ذلك من خلال انشاء صندوق دولي للإعمار باسم " صندوق اعادة اعمار سورية" تساهم فيه جميع الدول المانحة من عربية وأجنبية، مهمته تمويل مشاريع اعادة الاعمار، على ان تكون صيغة التمويل بأقل تكلفة ممكنة يتحملها الاقتصاد السوري.
- من الصيغ المقترحة لتسريع عملية اعادة البناء في مختلف القطاعات، صيغة (الـ B.O.T.) بناء ، تشغيل ، تحويل. وهذه من الصيغ الأكثر انتشارا على الصعيد العالمي، في حالة عجز الموارد المحلية عن تنفيذ تلك المشاريع بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
- قيام رجال الأعمال والمستثمرين الدوليين على الاستثمار المباشر في سورية والاستفادة من المناطق الصناعية القائمة بعد اعادة تأهيلها من جديد، ومن اليد العاملة المؤهلة، واقامة كافة المشاريع الصناعية التي تتمتع بها سورية بميزات تنافسية ، ولاسيما الصناعات الوسيطة والنهائية،(وبالتناغم مع دراسة القطاع الصناعي التي تعد الآن).
- قيام رجال الأعمال والمستثمرين الدوليين على الاستثمار المباشر في في القطاع السياحي لما تتمتع به سورية من خلطة عجيبة من السحر والجمال والأوابد التاريخية ، ومن ميزات تنافسية تحقق مصلحة المستثمر والسائح ، وفي المقابل لما تحققه الصناعة السياحة من مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومن عوائد اقتصادية في مجال النقد الأجنبي والعمالة،(وبالتناغم مع دراسة القطاع السياحي التي تعد الآن).
- قيام رجال الأعمال والمستثمرين الدوليين على الاستثمار المباشر في مشاريع الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني

والنباتي، مستفيدين من التنوع الكبير في المنتجات الزراعية السورية ومن توفر اليد العاملة (بالتناغم مع دراسة القطاع الزراعي التي تعد الآن).

٤- بعض التوصيات العملية للمراحل الثلاث السابقة في مجال السياسة المالية والتمويلية والنقدية

أولاً: في مجال المالية العامة

- تعديل القانون المالي الأساسي للدولة والأنظمة المحاسبية المنبثقة عنه لكل من القطاع الاقتصادي والإداري والمصرفي وجواز اعتماد الموازنة على اساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي.
- تنظيم الدين العام من خلال تحويل صندوق الدين العام الى بنك استثماري ومعالجة التشابكات المالية القائمة بين المؤسسات الحكومية
- اعداد هيكل جديد للموازنة العامة للدولة وإدخال القيد المزدوج لحسابات الموازنة
- اعادة النظر في الاستثناءات الضريبية الممنوحة في قوانين تشجيع الاستثمار وربطها بعدد فرص العمل التي سيخلقها المشروع وبحجم الصادرات من السلع السورية.
- اصدار قانون جديد للدخل ، يحقق العدالة الضريبية ، ويحفز جميع المكلفين على التصريح الحقيقي عن الدخل المحقق، سواء أكان من قبل الشركات أو الأفراد من خلال تخفيض الشرائح الضريبية المفروضة حاليا ولاسيما على الرواتب والأجور ، وعلى ارباح الشركات.
- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات بشكل تدريجي وتحديد السلع التي ستخضع لها بعد دراسة آثارها الاجتماعية، على ان تكون:
  - ❖ بنسب متدرجة حسب اهمية السلعة او الخدمة
  - ❖ عدم تجاوز نسبة الضريبة ٥٪ على المواد الغذائية
  - ❖ تفرض الضريبة على المنتج النهائي فقط، ولاتشمل مستلزمات الانتاج (الاستهلاك الوسيط).
  - ❖ لاتشمل الضريبة المنتجات والبضائع المعدة للتصدير.
- تعديل التعرفة الجمركية الحالية آخذين بعين الاعتبار اهمية اندماج الاقتصاد السوري الصاعد في الاقتصاد العالمي.

- تطوير العملية الرقابية عن طريق استحداث الشرطة المالية على غرار الدول الأخرى.
- تخصيص الانفاق العام وفق حساب العائد بالاعتماد على معايير المفاضلة بين المشاريع حسب الألوية.

ثانياً: في مجال السياسة النقدية والتمويلية

- اصدار التشريعات اللازمة لدعم استقلالية البنك المركزي
- تحديد الوظائف التشغيلية والوسيطة للسياسة النقدية الجديدة من خلال:
  - ❖ تكوين فريق عمل متخصص بوضع برامج العمل المطلوبة
  - ❖ برامج تدريبية مكثفة لبناء القدرات لتولي المهام الجديدة
- العوائد المتوقعة من الوظائف التشغيلية والوسيطة السابقة: سياسة نقدية جديدة مرتكزها المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية وتوجهات أسعار الفائدة ، والتي تمكن من حساب المؤشرات التالية:
  - ❖ مؤشرات أسعار المستهلك
  - ❖ مؤشرات أسعار المنتج
  - ❖ مؤشرات التشغيل والبطالة
  - ❖ مؤشرات عرض النقود
  - ❖ مؤشرات ثقة المستهلك
  - ❖ مؤشرات نمو الناتج المحلي الاجمالي
  - ❖ مؤشرات تطور سوق العقارات
- ضبط أسعار الصرف مع الحرص على استقرار سعر صرف الليرة في حدود هامش ($\pm$ ٥٪)
- العمل على اعادة تكوين الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية الذي انخفض من ١٩ مليار دولار الى ٣ مليار دولار وفق التقديرات الحالية ، والناتج عن الانفاق الكبير على الآلة العسكرية والمدنية المساندة للنظام ، ولاعادة تكوين الاحتياطي، نرى ضرورة العمل بالاتجاهات التالية:
  - ❖ التركيز على المنتجات والسلع السورية المنافسة في الأسواق العالمية وتحفيز عملية التصدير لكل فائض من الانتاج الزراعي والصناعي والحرفي، بما يؤدي الى تخفيض العجز في الميزان التجاري.
  - ❖ تشجيع الاستثمار في قطاع الاقتصاد المعرفي (صناعة البرمجيات) لما نملك من كوادر وخبرات بشرية في هذا المجال وتحتاج لحماية وتشجيع ، مستفيدين من التجربة الماليزية والهندية، ولاسيما ان لصناعة البرمجيات قيمة مضافة حقيقية كبيرة جدا تساهم في تأمين القطع الأجنبي الذي سيدعم ايجابيا الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.
  - ❖ إعادة تأهيل قطاع الخدمات بشكل عام و القطاع السياحي بشكل خاص ، كون سوريا تملك كل مقومات السياحة الترفيهية والتاريخية والدينية، والقطاع السياحي يعتبر قطاع جاذب للدخل بالقطع الأجنبي وله قيمة مضافة كبيرة ايضا، تساهم في تكوين الاحتياطيات من القطع الأجنبي.
  - ❖ وضع قيود ورسوم جمركية وضرائب نوعية عالية على البضائع ذات الاستهلاك التفاخري أو المضرة بالمجتمع وبالصحة العامة (كالتبغ والتنباك والمشروبات الكحولية والعطور الفاخرة... الخ)، مما سيقلل من الاستيراد ويوفر من القطع الأجنبي.
- تحديد معدل فائدة تشجيعي للقروض التي تمنح للمشاريع الانتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي بنسبة لاتتجاوز ٥٪ .
- تعديل قانون البنوك التجارية ، للتمكن من الدخول والمشاركة في تمويل مشاريع الاستثمار في مختلف القطاعات،

أسوة بالبنوك الاسلامية ، كشريك عوضا عن تبقى كمقرضة.

- اصدار سندات حكومية لتمويل عجز الموازنة عوضا عن الاقتراض المباشر من البنك المركزي ، بالليرة السورية وبالدولار الأمريكي بالتنسيق مع وزارة المالية
- اصدار صكوك اسلامية من قبل الحكومة لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة.
- تمكين المصرف المركزي من القيام بدوره في تحقيق معدل النمو المستهدف للسيولة النقدية من خلال التدخل في سوق النقد.
- وضع نظم متطورة للمعلومات المالية والنقدية من خلال :
  - ❖ انشاء شبكة المصرف المركزي الالكترونية للمعلومات كي تكون قناة الاتصال المباشرة بين المصارف السورية والمصرف المركزي
  - ❖ اعادة تفعيل غرفة التقاص الالكترونية التي عطلت نتيجة الاحداث الجارية ، وذلك كخطوة اولى باتجاه نظام التسوية الاجمالية
  - ❖ استحداث نظام القيد الالكتروني للمعلومات في سوق اصدار وتداول أذون وسندات الخزينة العامة بدلا من التعامل الورقي
  - ❖ انشاء الشبكة السورية للصرافات الالكترونية (S.A.T.M.) لتكون مقبولة من جميع المصارف العاملة في سورية.
- اعادة النظر بشكل العملة الحالية واصدار عملة جديدة ، تتمتع بالمتانة وعدم قابليتها للتزوير أو التلف السريع نتيجة التداول وفق المعايير العالمية، على أن يتم تبديل العملة بشكل تدريجي بعد انتهاء الفترة الاسعافية (الستة أشهر الأولى) ويتم البدء بالفئة النقدية الـ ١٠٠٠ ليرة سورية نظرا لخصوصيتها ثم الانتقال الى الفئات النقدية الورقية الأخرى ، على أن تكون مدة التبديل النهائي لجميع الفئات خلال عامين أي خلال المرحلة المتوسطة الأجل).
- اصدار التشريعات المناسبة التي تحول جميع المصارف الحكومية الى مصارف شاملة.
- اصدار قانون جديد للشيكات ووسائل الدفع
- اصدار تشريع لبطاقات الائتمان
- اصدار تشريع للحوالات الالكترونية
- الترخيص للمزيد من المصارف الاسلامية
- تطوير قطاع التأمين ليصبح قطاعا فاعلا في السوق يوفر التأمين الاقتصادي والاجتماعي على المخاطر المرافقة للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ويتم ذلك من خلال:
  - ❖ متابعة ترخيص شركات جديدة
  - ❖ تشجيع التأمين التكافلي والتعاوني الاسلامي
  - ❖ اعادة هيكلة مؤسسة التأمينات الاجتماعية واعادة النظر بقانون التأمينات الاجتماعية المعمول به حاليا.
- تشجيع تمويل مؤسسات التمويل الصغير ومتناهي الصغر ، من خلال منح القروض بفوائد منخفضة ، لما لهذه المشاريع من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل.
- توفير التمويل اللازم لمشروعات الخريجين الشباب ودعم تمويل مشاريع اقتصاد المعرفة ولاسيما في مجال البرمجيات والشبكات ونظم المعلومات من خلال:
  - ❖ منحهم قروض بدون فائدة او بفائدة لا تتجاوز ٣٪
  - ❖ قيام المصارف الاسلامية بتمويل مشاريعهم باحدى صيغ التمويل الاسلامي المناسبة: مشاركة، مضاربة ، مرابحة ، استصناع ..... الخ.

الملحقات

الملحق رقم (١)

الصكوك هي جمع(صك) وتعني شهادة ائتمانية وتقابل (شيك)باللغة الانجليزية، والفرق بين (الصكوك الإسلامية) والسندات (الصكوك التقليدية) ،هو أن (الصك الإسلامي) ملكية شائعة في أصول أو منافع، وبالتالي فهي متوافقة مع القاعدة الاقتصادية الإسلامية التي تحرم الربا المتمثل في ضمان عوائد ثابتة بغض النظر عن الربح أو الخسارة (فالصكوك الإسلامية) تعطي دخل لمالكيها مقابل تجارة معينة أو تأجير لأصل أو غيره من أنواع الصكوك المتاحة، و هي عبارة عن أوراق (صكوك) تثبت حق ملكية في أصل معين ،و(الصكوك) في الاقتصاد الإسلامي يقابلها (السندات المالية) في الاقتصاد التقليدي، و يتميز (الصك) بضرورة وجود الأصل فإن (السندات التقليدية) قد تصدر بضمان المنشأة فقط، وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمصرفية الإسلامية (الصكوك الإسلامية) أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري، وذلك بعد تحصيل قيمة (الصكوك) وقفل باب الاكتتاب واستخدامها فيما أصدرت من أجلها، وقد وصل عددها إلى أربعة عشر نوعا.

والصكوك صيحة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية بصيغ المضاربة والمشاركة والتحول عن التمويل بالمرابحة والتي اعتمدت عليه أكثر من البنوك الإسلامية.

وتتبع فكرة استصدار الصكوك من صيغ المعاملات الشرعية المعهودة من إجارة وسلم واستصناع ومضاربة وغيرها كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية وكبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية.

وما أن ظهرت الصكوك حتى اشتهرت وانتشرت كأداة معاصرة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين حتى انتشرت في كل أنحاء العالم، بمعدلات سريعة.

أنواع الصكوك:

والصكوك لها أنواع عديدة، ويمكن توليف مختلف الصيغ لابتكار صيغ جديدة بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وقد ذكرت هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منها خمسة عشر نوعا. ومن أنواع الصكوك ما يلي:

١- صكوك الإجارة:

صكوك الإجارة تتعلق بالأعيان والأصول المؤجرة، وتحمل قيما متساوية، ويصدرها مالك العين المؤجرة أو وكيله. ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيره، بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر.

وعلى سبيل المثال يمكن أن تكون هنالك بناية مؤجرة، ويكون دخلها الشهري أو السنوي هو عائد حملة الصكوك الذين يعتبرون شركاء في ملكية البناية، وبالإضافة إلى عائد الإيجار فإن حامل الصك يمكنه بيع الصك.

وفي حالة بيع الصك فإن قيمة الصك تتوقف على عوامل سوقية كثيرة منها ما يلي:

أ. **قوى العرض والطلب:** تتأثر قيمة خدمة الأصل المستأجر ارتفاعا وانخفاضا بقوى العرض والطلب على تلك الخدمة في السوق. فإذا كان معدل الزيادة في الطلب على الخدمة موضوع الصك أكبر عن معدل الزيادة في عرضها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصك، والعكس بالعكس.

ب. **عمر الخدمة:** تتأثر قيمة الأصل بالعمر الافتراضي للأصل أو المدة الإيجارية المتبقية للخدمة المستأجرة. فمن المتوقع أن تتناقص قيمة الصك بتناقص العمر الافتراضي للأصل، والذي يتأثر بمجموعة العوامل التي تؤثر على قيمة الأصل سلبا وإيجابا. إن طول أو قصر المدة الزمنية المتبقية للأصل المعاد استئجاره يؤثر على قيمة الصك؛ فإذا كان معدل الزيادة في قيمة الخدمة أكثر عن معدل النقص في القيمة من جراء انقضاء جزء من عمر الأصل فإن من المتوقع أن ترتفع قيمة الخدمة باعتبار باقي المؤثرات ثابتة.

ج. كفاءة أداء الأصل: إن كفاءة أداء الأصل يؤثر على قيمة الصك وسعره السوقي. فإذا كانت الكفاءة أعلى زادت قيمة الصك والعكس صحيح. ومما يزيد من الكفاءة توفر الصيانة اللازمة للأصل، وتوفر الخدمات المصاحبة وفعاليتها. وعلى سبيل المثال فإن حسن صيانة المبنى تزيد من قيمة الأصل بحسب ما يضيف إلى العقار من القيمة. فالعقار المصان يؤجر بقيمة أعلى من غير المصان غير أن التكاليف الناجمة عن الصيانة تخفض من قيمة الصك بمقدار المنصرفات على الصيانة. ومن الخدمات المصاحبة التي تؤثر على قيمة العقار توفر الكهرباء والماء أو القرب من الأسواق أو من وسائل الانتقال أو توفر خط الهاتف الأرضي أو خط الإنترنت وغير ذلك من الخدمات. وتختلف طبيعة الصيانة ونوعية الخدمات المصاحبة بحسب طبيعة الأصل الذي قد يكون عقارا يستخدم كفندق أو كمسكن أو كمتجر أو كمستودع...إلخ.. أو يكون وسيلة نقل كسيارة أو باخرة أو طائرة...إلخ. فكل منها لها من الخدمات المصاحبة التي تزيد من قيمتها، وما يزيد من قيمة شيء قد يخفض من قيمة آخر.. فالمخازن البعيدة من البحر أفضل من القريبة منها من ناحية تعرض المخزون إلى الرطوبة والفنادق التي على البحر أفضل من تلك البعيدة عنها، وهكذا.

ويتأثر الإيجار بما يحيطه من البيئة القانونية والاقتصادية وغيرها، ومن ثم يمكن للإيجار أن يرتفع أو ينخفض بتلك البيئة. ومن مجالات صكوك الإجارة كل أنواع المنقولات القابلة للإيجار كالسيارة أو الطائرة أو البيت.

٢- صكوك المنافع:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها المالك لعين موجودة، أو معيد الاستئجار من الباطن برضا المالك، خلال فترة الإيجار، أو وكيلهما، وذلك بغرض تمليك المنفعة –دون العين– لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة معينة هي فترة صلاحية الصك. فيحق لهم ريع الأصل.

ويمكن أن يقوم مستأجر الأصل بموجب عقد الإيجار الأول بإصدار الصكوك خلال فترة الإيجار المحددة لإعادة التأجير من الباطن لحاملي الصكوك، طالما أن المالك لا يمانع من ذلك. أو في ملكية المنفعة للأصل المؤجر.

٣- صكوك منافع الأعيان الموعودة (الموصوفة في الذمة):

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها المالك أو المستأجر أو وكيلهما عن عين موصوفة في الذمة موعودة بإيجارها وذلك بغرض تمليك المنفعة لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة صلاحية الصك..

ويتم إصدار الصكوك للأصول غير المستأجرة -في لحظة إصدار الصكوك- باعتبار الوعد بإيجارها في وقت مستقبلي يشار إليه في العقد. ويكون ذلك بناء على مبدأ المؤمنون عند شروطهم ما لم يحلل حراما أو يحرم حلالا، وقياسا على السلم مع تقديم الثمن في التعاقد على موصوف في الذمة وعلى ظرف مستقبل من الزمان.

٤- صكوك الخدمات من المتعهد:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها متعهد بتوفير أو بيع خدمات موصوفة في الذمة ويتم بيع تلك الخدمات في شكل صكوك ليصبح حاملوها هم ملاك تلك الخدمات ويحصلون على عوائد بيعها في الأسواق. والمثال على ذلك هو توفير برامج تعليمية أو صحية في الجامعات أو المستشفيات. ويسهم حملة الصكوك في تمويل البرامج التعليمية أو الصحية ومتطلباتها حتى تكون جاهزة لطالبيها من طلاب العلم أو المرضى. وتكون حصيلة بيع تلك البرامج للمستفيدين منها هو الريع العائد لحملة الصكوك.

٥- صكوك الخدمات المتاحة:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها متعهد أو وكيل تتوفر لديه خدمات تباع لحاملي الصكوك ويصبح من حق مالكيها بيعها.

٦- صكوك السلم:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها بائع منتجات السلم أو وكيله ويحصل بذلك على رأس مال السلم فتصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك. ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها لاستلامها مستقبلا وفقا لوقت ومواصفات متفق عليها. ويساعد تقديم التمويل بكامله المنتج على توفير المال اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية وتوفير المنتج في جانب العرض، وتقليل السعر في جانب الطلب. فيسهم بذلك في توفير أسباب الرخاء الاقتصادي بزيادة الإنتاج وتخيض السعر بما يحقق الربح للمشتري والبائع.

وهنالك ما يسمى بالسلم الموازي وهو اتفاق المشتري مع جهة أخرى على بيعها المنتج المتفق عليه في اتفاقية السلم الأول.

٧- صكوك الاستصناع:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها الصانع أو المتعهد أو وكيل أي منهما كمنتج موصوف في الذمة ويحصل على قيمة

الصكوك ثم يباشر بتصنيع المنتج بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن يتفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط..ويصبح حاملو الصكوك هم ملاك المنتج المستصنع.

وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والماء وغيرها وفقا لمواصفات محددة في العقد وتاريخ للاستلام وقيمة محددة يتم الاتفاق حولها. ويمكن توليف صيغ أخرى معها للاستجابة لمتطلبات العمل والتمويل. وهي من الصيغ النشطة في عالم الصكوك.

وهناك ما يسمى بالاستصناع الموازي، وهو تعاقد المتعهد مع جهة ما لاستصناع سلعة لها ثم يقوم المتعهد بالتعاقد مع جهة أخرى لتقوم تلك الجهة بتصنيع المنتج المطلوب له ليقوم بتقديمه إلى طالب السلعة في الوقت المطلوب.

٨- صكوك المرابحة:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها التاجر أو وكيله بغرض شراء سلعة ما ثم بيعها بمرابحة معلومة مثل معدات مطلوبة ضمن عقد استصناع مثلا فيتم شراء المعدات مرابحة ويكون حاملو الصكوك هم ملاك المعدات وثمن بيعها بالمرابحة.

٩- صكوك المشاركة:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها المتعهد أو وكيله بغرض تمويل مشروع أو مشاريع يكون حاملو الصكوك هم أصحاب تلك المشاريع وهي مشابهة لشركات المساهمة وقد يختلف عنها إذا تم تفويض مصدر الصكوك باختيار المشاريع التي يتم تحويلها وإنشائها.

١٠- صكوك المضاربة:

هذه الصكوك تحمل قيما متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.

١١- صكوك المزارعة:

هذه صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل التكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

١٢- صكوك المساقاة:

هذه صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل السقاية والرعاية ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقات.

١٣- صكوك المشاركة في الوكالة الإستثمارية:

هذه صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها وكيل استثماري وتمثل مشاريع أو أنشطة يتم تعيين الوكيل الاستثماري كمضارب يقوم بإدارة الاستثمار نيابة عن حملة الصكوك مقابل الحصول على نسبة من الربح.

١٤- صكوك المغارسة:

هذه صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها مالك الأرض محل التعاقد لتمويل تكاليف الغرس بموجب عقد المغارسة ويتشارك حملة الصكوك في الأشجار التي تم غرسها وفي الأرض التي تم الغرس عليها وفقا للعقد.

١٥- صكوك أعيان وخدمات التمليك المتناقص:

هذه صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها صاحب الفكرة محل التعاقد لتمويل مشروع بموجب عقد الإنشاء وينتهي الأمر بتمليك الأعيان أو الخدمات إلى أصحاب الفكرة، أو الشركاء المؤسسين بعد فترة زمنية محددة. يكون أصحاب الفكرة شركاء في المشروع بالعمل أو برأس المال أو بالاثنين معا. أي أن يكون الشريك عاملا يستحق بموجب عمله الأجر. أو شريكا بالعمل ويبدأ في سداد قيمة المشروع لحملة الصكوك من نصيبه في الربح بطريقة تقلل من نسب حملة الصكوك وتجعله شريكا متزايد النصيب كلما تمكن من السداد من نصيبه. وبهذه الطريقة تتناقص نصيب حملة الصكوك ويتزايد نصيب

الشريك العامل حتى ينتهي الأمر بتمليك العين وخدمته أو العين لوحدها أو الخدمة لوحدها لصالح الشركاء. وهذه صيغة تجمع بين المضاربة والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك. وتجمع بين صكوك التأجير محددة الفترة للأعيان أو الخدمات.

يعتمد إصدار الصكوك على دراسات الجدوى المعتمدة والتي توضح التكاليف والعوائد المتوقعة وفترة سداد تكاليف الأصل، وتقييمها وتصنيفها من جهات التقييم والتصنيف المعنية بالإضافة إلى غيرها من المتطلبات التي يشكل توافرها شروط التصديق على إصدارها من الجهات المختصة وتقوم بتنظيم إدارة الإصدار بنوك وبيوت التمويل والخبرة ومن البنوك المتصدرة لهذا النشاط بنك دبي الإسلامي .

والصكوك صيحة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية بصيغ المضاربة والمشاركة والتحول عن التمويل بالمرابحة والتي اعتمدت عليه أكثر من البنوك الإسلامية.

وتسهم الصكوك بصورة فعالة في تمويل مشاريع البنية التحتية من الكهرباء والماء والطرق والسكك الحديدية، وعليه فهي في حاجة ماسة إلى دراسات الجدوى والتقييم والتصنيف وصياغة العقود بما يحقق مصلحة الطرفين الممول والمتمول مع اعتبار أن تحقيق نتائج استثمار مربحة لحاملي الصكوك يعطي المصداقية لإصدار غيرها ويبني الثقة في الجهات المصدقة لها ومن ثم في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي ويشجع رؤوس الأموال الصغيرة نحو الالتقاء والتعاون لبناء الاقتصادات النامية بقوة.

ملحق رقم (٢)

نظام البنوك في ماليزيا

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال التنمية الاقتصادية والتي جعلت منها مثلا يحتذى للعديد من الدول ولاسيما العربية والاسلامية، كونها استطاعت وبكفاءة عالية عمل انسجام وتكامل بين السياسة المالية والنقدية التقليدية والاسلامية.

يمثل نظام البنوك - الذي يضم البنوك التجارية والاستثمارية والإسلامية - المحرك الرئيسي للموارد المالية والمصدر الرئيسي للتمويل من أجل دعم النشاطات الاقتصادية في ماليزيا. يقوم الوسطاء الماليون من غير البنوك - اللذين يضمون المؤسسات المالية للتنمية وشركات تأمين صناديق الادخار والمعاشات والقائمين على التكافل - بدور مكمل للمؤسسات البنكية في تحريك المدخرات وتلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد.

١-١ البنك المركزي

يمثل بنك نيغارا ماليزيا (البنك) - البنك المركزي - قمة الهيكل المالي والبنكي في الدولة. وتتمثل أهدافه الرئيسية حسب تعريفها في قانون بنك ماليزيا المركزي لعام ١٩٥٨ في:

- إصدار العملة وحفظ الاحتياطيات التي تضمن قيمة العملة؛
- والقيام بدور صاحب البنك والمستشار المالي للحكومة؛
- وتعزيز الاستقرار المالي والهيكل المالي السليم؛
- وتعزيز التشغيل الموثوق والكفء والسلس للأنظمة الوطنية للمدفوعات والتسويات وضمان توجيه سياسة أنظمة المدفوعات والتسويات لصالح ماليزيا.
- والتأثير في الوضع الائتماني لصالح ماليزيا.

من أجل أن يحقق البنك أهدافه، تم تخويله سلطات قانونية طبقًا لعدة قوانين للتنظيم والإشراف على المؤسسات المالية والوسطاء الماليين الآخرين من غير البنوك. كما يدير البنك أيضًا لوائح التحكم في تبادل النقد الأجنبي في الدولة ويقوم بدور الملجأ الأخير للمقرض في نظام البنوك.

١-٢ المؤسسات المالية

يعطي الجدول التالي نظرة عامة على عدد المؤسسات المالية:

المؤسسات المالية	الإجمالي
البنوك التجارية	٢٢
البنوك الاستثمارية/التجارية	١٥
البنوك الإسلامية	١٥
البنوك الإسلامية الدولية	١
شركات التأمين	٤١
شركات التأمين الإسلامية (القائمون على التكافل)	٨
القائمون الدوليون على التكافل	١
شركات إعادة التأمين	٧
شركات إعادة التأمين الإسلامية (القائمون على إعادة التكافل)	٣
المؤسسات المالية للتنمية	١٣

المصدر: www.mifc.com

تعمل البنوك - بما فيها الإسلامية - من خلال شبكة من أكثر من ٢٢٠٠ فرع في أنحاء الدولة. وتتواجد ست مجموعات بنكية ماليزية في ١٨ دولة من خلال فروع ومكاتب تمثيلية ومؤسسات تابعة ومشروعات مشتركة. كما أن هناك أيضًا ٢١ بنكًا أجنبيًا يقيم مكاتب تمثيلية في ماليزيا. ولا أعمالاً بنكية عادية وإنما يوفرون خدمات ربط ويسهلون تبادل المعلومات بين أصحاب الأعمال في ماليزيا ونظرائهم.

يحتوي إطار عمل البنوك الاستثمارية الصادر في عام ٢٠٠٥ على نصوص تسمح بإنشاء بنوك استثمارية عالية المستوى عبر التضامن والتنسيق بين البنوك التجارية وشركات تجارة الأسهم وبيوت الخصم. تشمل نشاطات البنوك الاستثمارية بشكل رئيسي نشاطات جمع رؤوس الأموال مثل الاكتتاب والاشتراك في القروض وتمويل الشركات وخدمات الاستشارات الإدارية والترتيب لإصدار الأسهم وإدراجها إلى جانب إدارة حقائب الاستثمار. سيؤدي إنشاء البنوك الاستثمارية إلى تحسين قدرة المؤسسات المالية في ماليزيات على تقديم خدمات أفضل لعملائها من الشركات من خلال مجموعة أوسع من النشاطات المالية والاستشارية على نفس مستوى الخدمات التي توفرها البنوك الاستثمارية الدولية.

كما أن ماليزيا لديها أيضًا نظام بنكي إسلامي شامل. يوجد في ماليزيا حاليًا خمسة عشر بنكًا ماليزيًا عالي المستوى. تأتي ثلاثة منها من الشرق الأوسط. وتوفر نطاقًا عريضًا من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة. وهناك في نفس الوقت خمسة بنوك تقليدية - ثلاثة منها تُعتبر بنوكًا أجنبية كبيرة - تقدم منتجات وخدمات بنكية إسلامية عبر النافذة القائمة للأعمال البنكية الإسلامية.

يؤدي دخول البنوك الإسلامية الأجنبية الثلاثة إلى تحسين التنافس وتحفيز الابتكار بين المشاركين في الأعمال البنكية الإسلامية، ويتكامل في نفس الوقت مع المشاركين الماليزيين للدخول في مناطق نمو إستراتيجية مثل أعمال البنوك الاستثمارية وإدارة الثروة. بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لديها خططا أيضًا لتجعل من ماليزيا ممرهم المالي إلى هذه المنطقة.

من ناحية المنتجات المعروضة، يتوفر أكثر من ٦٠ منتجًا وخدمة مالية إسلامية في السوق. إن ظهور منتجات وأوراق تجارية مالية جديدة مبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة المتعارف عليها عالميًا - مثل ودائع المرابحة في السلع ومقايضة معدل الفائدة الإسلامية والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة ومشاركة الصكوك في الصناعة - قد أدى إلى المزيد من الدفع بالقطاع المالي الإسلامي المحلي إلى المرحلة التالية من التطور.

يوجد في ماليزيا العديد من المؤسسات المالية للتنمية التي تم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة في تنمية القطاعات الاقتصادية

الإستراتيجية وتعزيزها، بما في ذلك قطاعات التصنيع والصادرات، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى جانب قطاعات الزراعة والبنية التحتية والملاحة البحرية. تقوم هذه المؤسسات المالية للتنمية بدور مكمل للمؤسسات البنكية عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية لدعم تنمية القطاعات الإستراتيجية. تشمل هذه الخدمات منح قروض متوسطة وطويلة الأجل ورأس مال نقدي وضمانات قروض ومجموعة من الخدمات الاستشارية المالية والتجارية التكميلية. يقدم 'بنك بيروساهان كيسيل وسيديرهانا الماليزي العام' أو بنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة - الذي تم إنشاؤه في أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ - منتجات مالية مثل القروض لأجل ورأس المال العامل بما في ذلك تمويل البدء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات النمو الجديدة وخاصة مشروعات الخدمات المهنية والنشاطات القائمة على التصدير وأعمال الوكالة التجارية. تم مؤخرًا ضم بنك بيرتانيان ماليزيا إلى بنك بيرتانيان ماليزيا العام (البنك الزراعي) من أجل تقوية دوره كي يكون أكثر فعالية في تلبية احتياجات كل سلسلة القيمة في النشاطات الزراعية، بما في ذلك الصناعات القائمة على الزراعة.

١-٣ ماليزيا كمركز دولي للتمويل الإسلامي

لقد حظيت جهود ماليزيا المتواصلة لتقوية النظام المالي الإسلامي محليًا ودوليًا بقبول واعتراف المجتمع المالي الدولي. تتمثل إحدى المبادرات المهمة التي تم تقديمها في تحسين وضع ماليزيا كممر مالي إسلامي دولي رائد.

في آب ٢٠٠٦، أطلقت الحكومة الماليزية مبادرة "مركز ماليزيا المالي الدولي". تُعتبر مبادرة مركز ماليزيا المالي الدولي جهدًا تعاونيًا نظمه المشرعون الماليون ومشرعو الأسواق في ماليزيا إلى جانب كبار مسؤولي الوكالات الحكومية ذات الصلة ومشاركين من قطاعات سوق البنوك والتكافل ورأس المال. إن تأسيس مركز ماليزيا المالي الدولي كأحد روابط الوساطة الرئيسية في السوق العالمية يقوم بدور مهم في تسريع عملية إقامة العلاقات وتقويتها بين الأسواق المالية الإسلامية العالمية ومن ثم توسيع علاقات الاستثمار والتجارة بين الشرق الأوسط وغرب آسيا وشمال إفريقيا وبين شرق آسيا. تقدم ماليزيا نفسها - بوضعها المركزي في المنطقة الزمنية الآسيوية - كمكان اجتماع بين أصحاب الفوائض المالية ومن يسعون إلى الحصول على تمويل من أي جزء من العالم.

طبقًا لمبادرة مركز ماليزيا المالي الدولي، تقدم ماليزيا عروض قيمة قوية باعتبارها موفرًا رئيسيًا للخدمات المالية الإسلامية مع التركيز على خمسة مجالات:

- **إصدار الصكوك:** قاعدة لإصدار الصكوك وتوزيعها والمضاربة عليها.
- **إدارة التمويل والثروة الإسلاميين:** مقر للاستثمار المالي في وجود مجموعة كبيرة من أدوات سوق رؤوس الأموال والأوراق التجارية عالمية المستوى.
- **أعمال البنوك الإسلامية الدولية:** مركز لإقامة بنوك إسلامية توفر خدمات مالية بالعملات العالمية.
- **التكافل الدولي:** مركز للتكافل الدولي وأعمال إعادة التكافل
- **تنمية رأس المال البشري:** مركز للتفوق وقيادة الفكر في التعليم والتدريب والاستشارات والبحث في التمويل الإسلامي من أجل توفير إمداد بالمواهب للصناعة المالية الإسلامية.

تشمل الحوافز الرئيسية التي يتم تقديمها لجذب المزيد من المشاركين إلى مركز ماليزيا الإسلامي الدولي:

- إصدار تراخيص أعمال بنكية إسلامية دولية جديدة طبقًا لقانون البنوك الإسلامية لعام ١٩٨٣ للمؤسسات المالية المؤهلة الأجنبية والماليزية لتمارس كل أعمال البنوك الإسلامية مع المقيمين وغير المقيمين بالعملات الدولية سواء كمؤسسة تابعة أو كفرع. سيتمتع الكيان بإعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات حتى السنة الضريبية ٢٠١٦ طبقًا لقانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٧.
- إصدار تراخيص جديدة لقائمين دوليين على التكافل للمؤسسات المالية المؤهلة الأجنبية والماليزية لتمارس كل أعمال التكافل مع غير المقيمين والمقيمين بالعملات الدولية سواء كمؤسسة تابعة أو كفرع. سيتمتع الكيان بإعفاء من ضريبة الدخل مشابه لإعفاء البنك الإسلامي الدولي.
- يتم السماح لشركات إدارة الصناديق الإسلامية باستثمار كل الصناديق التي تعمل وفقًا للشريعة في الخارج.

سيتمتع الكيان بإعفاء من الضرائب على كل رسوم إدارة الصناديق الإسلامية للمستثمرين الأجانب والماليزيين حتى السنة الضريبية ٢٠١٦ طبقًا لقانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٧.

- تتوفير تمويل مبدئي من صناديق ادخار الموظفين لإقامة شركات أجنبية لإدارة الصناديق الإسلامية.
- يتم السماح بملكية الأجانب للأسهم بنسبة تصل إلى ١٠٠٪ في البنوك الإسلامية الدولية والقائمين الدوليين على التكافل وشركات إدارة الصناديق الإسلامية.

Economic Map of New Syria
Fiscal & Monetary Policies

Abstract

This is just a summary of the complete study. It covers an overview of the Water Sector in Syria and the recommendation for three-phase planes. immediate. medium and long terms.

Overview

This study has been prepared about the fiscal and monetary policies sector and institutions responsible for the monetary and financial planning in terms of reality and restructuring in the reconstruction phase after the crisis.
The study defines a set of proposals and recommendations; the most important proposals and recommendations are:

In the field of fiscal policy:

1. Rationalizing the investment expenditure; and denying to adopt any projects without including a review of social and economic feasibility study.
2. Reviewing the ongoing expenditure and the methods of distribution of appropriations and reducing any unnecessary expenditure. as well as applying the rule of "Rational Spending".
3. Defining an integrated support policy with focusing on the importance of the finding ways to channel support to those who need it.
4. Focusing on revenues' reform and increasing revenues of income and budget through the collection of taxes and fees and spreading public awareness that paying taxes is a patriotic and national duty.
5. Restructuring the tax administration; and improving the efficiency of workers in the monetary and financial sector and maintaining qualified experts in all financial and monetary institutions.
6. Revising the tax exemptions in accordance with the intended purpose. which should be set to serve the developmental goals and to stimulate investments in sectors that create job opportunities and increase the degree of industrialization and value-added.
7. Revising the indirect taxation. which form an important source for the budget.

In the field of the monetary and funding policy:

1. Granting the Central Bank a complete independence in formulating monetary policy in accordance with international standards and making it accountable directly to the President of the republic.
2. Improving the control over banks through the activation of the government commissariat for banks in order to achieve more flexibility in financing operations.
3. Using the indirect instruments of monetary policy، such as discount rates and using governmental bonds gradually to influence the compulsory reserves ratios for banks.
4. Utilizing the cash reserves through investment projects.
5. Activating the role of interest rate and making it flexible in accordance with the current economic conditions with a focus on the main objective of the monetary policy (Economic growth and overall stability)
6. Developing indirect instruments to guide lending towards vital sectors (Secondary manufacturing، research and development centers).
7. Encouraging micro-loans to combat poverty in marginalized areas.
8. Issuance of governmental securities (treasury bills and bonds) to enable the central bank of Syria to manage liquidity in the market.
9. Developing the Islamic funding formulas and utilizing it in the process of financing the budget in the reconstruction phase. In particular، the issuance of instruments or Islamic bonds to benefit from the Malaysian experience.
10. Investing the fund of social insurance in income-generating projects and avoiding retaining these funds in the form of deposits or financial savings.

In addition، the study suggests the implementation of the proposed recommendations through three phases:

The Ambulatory Phase (Six Months):

This phase suggests steps to be implemented by the government since the first day after its inauguration، especially with regard to the return of all displaced and refugees to their homes and resuming the work of all public institutions، which had been either destroyed or damaged during the crisis. It also identifies the roles of each of the Ministry of Finance and the central bank during this period. In addition، it suggests the issuance of the decree to form

the Reconstruction Fund

The Medium Phase (Two Years):

This stage included the necessary suggestions to implement for the rehabilitation of the infrastructure and the reconstruction of what have been destroyed during the past two years. It also discuss the role of banks in the funding process and the role of the securities market to achieve and support the stability of the exchange rate of the Syrian pound.

The third phase (Five Years): This stage includes the necessary recommendations to enable each of the Ministry of Finance and the Central Bank to formulate fiscal and monetary policies. These policies should contribute in enabling the Syrian economy to prosper through:

- Achieving the desired economic growth rates.
- Curbing inflation
- Stabilizing the exchange rate

The study also includes what kind of support the Financial sector requires from the Syrian. Arab and International business communities as well as from the countries in the Group of the Friends of the Syrian People.